

شرح قواعد الأصول و معاقد الفصول للبغدادي الحنفي)-01-

30(الشيخ عبد المحسن الزامل

عبدالمحسن الزامل

تقدّم الاشارة الى ان الاجماع ليس مختصاً بنفسه بل دال على وجود الدليل و سبق في قول النبي عليه الصلاة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ان هذا ذكر الاجماع - [00:00:00](#)

على ان البحر يجوز البول فيه. منهم من قال انه خرج بالعموم خرج بالعموم و سبق انه ليس داخلاً في العموم و ان عموم كل عموم و عموم كل شيء بحسبه - [00:00:22](#)

والدليل الدال على التخصيص للاجماع قد يكون نصاً وقد يكون اشارة او تبيها. ومنه ايضاً قولهم ان الماء النجس لا يجوز التطهر به اذا تغير بنجاسة انه نجس بالاجماع. نجس بالاجماع - [00:00:43](#)

وقالوا ان الدلالة عليه الاجماع. وهل هناك نص على دلال على ذلك الامام احمد رحمه الله يقول الدلالة على ان الماء المتغير بالنجاسة لا يجوز استعماله وانه نجس ان الله حرم الميتة - [00:01:04](#)

حرم الميتة وان الماء الذي تقع في ميته نجس فيكون دلالته بالكتاب بتحريم الميتة حرمت عليكم الميتة والدم وكذلك ايضاً يؤخذ من قول النبي عليه الصلاة والسلام اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث - [00:01:25](#)

لان قوله عليه الصلاة والسلام ان الماء طهور لا ينجس شيء. هل يفهم من هذا ان الماء لا ينجس مطلقاً حتى لو وقعت فيه نجاسة لقوله ان الماء طهور لا ينجس شيء - [00:01:50](#)

يقال ان هذا العموم مخصوص بما تقدموا بقول النبي عليه الصلاة والسلام اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث. فمفهومه انه اذا حمل الخبث فقد يكون انه اذا كان اقل من قلة قد يحمل الخبث فيكون نجساً - [00:02:05](#)

يعني قد يؤثر فيه الخبث فلا يحمله فيكون نجس وقد لا يؤثر فيه فيكون الطاهراً. قال والنص الخاص من المخصصات النص الخاص مثل قوله لا قطع الا في ربع دينار - [00:02:26](#)

لا تقطع اليد الا في ربع دينار. هذا مخصوص لماذا ما هو الدليل الذي خصصه قوله تعالى والسارق والسارقة. والسارق والسارقة لان قوله عليه الصلاة والسلام تقطع اليد في ربع دينار - [00:02:44](#)

تقطع اليد ظاهر القرآن والسارقة ان كل سارق تقطع يده. كل سارقة تقطع يدها ولو كان المسروق شيئاً ما اذا قليل اقل من ربع دينار. جاءت السنة فخصصت عموم الكتاب بقوله لا تقطع اليد في ربع دينار. كذلك تقدم - [00:03:03](#)

قوله تعالى ولا تنكحوا المشرفات حتى يؤمنوا. هذا عام في كل مشرفة خصص لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم يعني انه يجوز نكاحهن وكذلك ادلة اخرى في هذا الباب مما جاء عمومها خصصت مثل قوله عليه الصلاة والسلام انه قال - [00:03:25](#)

في العشر انه فيما اخرجه الارض العشر في كل ما تخرجه حدیث ابن عمر في حدیث جابر جاء في حدیث سعید الخدری ليس فيما دون خمسة اوسق من حب ولا برد صدقة - [00:03:56](#)

ولا ثمن صدقة. ظاهر حدیث ابن عمر وحدیث وجابر ان الصدقة تجب في القليل والكثير مما اخرج الارض وتجب ايضاً في في الخضار والفاواكه جاء حدیث ابی سعید الخدری يبيّن انه لا صدقة الا - [00:04:13](#)

فيما كان خمسة او سق يعني ثلاثة صعفة اكتر كذلك يكون موسقاً مما يكون من الحبوب والشمار من حبوب فيخرج الخضار وكذلك الفاكهة. وبادلة اخرى. قال ولا يشترط تأخره وعنه بلاء. يعني لو وجد دليلان احدهما خاص والآخر عام - 00:04:33

ووجدنا العام متأخر هل شخص عمومه بهذا النص الخاص ولو كان متأخر او نقدم النص العام لانه متأخر يقول مصنف ولا يشترط 00:05:03 تأخر وش يعود الظمير عليه الخاص وللعام الخاص -

الخاص يعني لو كان النص الخاص متقدم جاء النص الخاص متقدم مثل قوله عليه الصلاة والسلام يعني لو تقدم النص الخاص لا قطع الا في رعب دينار. ثم نزل والسارق والسارقة - 00:05:29

هل شخص عموم القرآن بالحديث المتأخر او نقول ان الاية متأخرة فلا تخص بالدليل المتأخر بل بالدليل المتقدم ايش نقول نعم نقول 00:05:49 ان الدليل خاص يقضي على العام سواء تقدم او -

تأخر هذا هو قول الجموع خلافاً للحناف لما ذكرناه اذا كان دالة الخاص واظحة على ما دل عليه الخاص واضحة لقوله 00:06:13 مثل لا قطع في ربع دينار الا في ربع دينار فصاعداً -

هذا خاص ودلاته انص في عدم ارادته في ذاك العموم وكذلك ايضاً في العمل بالخاص مع العام عمل بالدليلين وفي العمل بالعام دون 00:06:37 الخاص عمل بادهم دون الاخر ثم الصحابة رضي الله عنهم كانوا يبادرون الى النصوص الخاصة ولم ينقل عنهم انهم كانوا يسألون -

يقولون هل هذا النص متأخر او متقدم بل كانوا يعملون بالنص الخاص رضي الله عنهم يقول تلا قطعاً الا في ربع دينار ولا يشترط 00:07:13 تأخره وعنه بلى يعني عن الامام احمد -

قال فيقدم المتأخر وان كان عاماً. يعني او خاصاً من باب اولى كقول الحنفية 00:07:40 وعنده بلى فيقدم المتأخر وان كان عاماً كقول الحنفية قال فيكون نسخاً للخاص كما لو افرد -

لان الحناف يقدمون النسخ مطلقاً حتى يقدمونه على الجمع وهذا يقولون ان النسخ ان المتأخر ناسخ ولو كان 00:08:18 عاماً لكن الصواب قول الجمهور لما تقدم الادلة الدالة -

على ذلك ولان فيها عملاً بالدليلين وان ارادة الخاص اغلب من ارادة العام وان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يبادرون الى النصوص 00:08:45 الخاصة ولم يكونوا يسألون عن المتأخر من الدليلين -

لكنهم يقولون فيكن نسخاً للخاص كما لو افرد الحقيقة هذا فيه نظر كيف يقال ان النص العام مقدم كما لو افرد الذي اظهرت دلالته 00:09:10 نص على ما دل عليه والعام دلالته عامة -

ولا شك ان دالة العام ليس كدلالة الخاص والخاص يقضي على العام فعلى هذا متى جهل المتقدم تعارضه مثل ما تقدم في كلام 00:09:33 مصنف في التعارض يقول فعل هذا متى جهل المتقدم من الدليلين الخاص او العام -

على هذا على ماذا هذا تفريع على القول الثاني الذي يقول انه يقدم المتأخر مطلقاً سواء كان خاصاً او عاماً فعلى هذا متى جهل 00:09:59 المتقدم تعارض اما على القول الاول هل يحصل تعارض او لا يحصل؟ على القول الاول الذين يقدمون الخاص. هل يحصل تعارض -

لماذا لأنه لو عام وجهنا المتقدم شنو نقدم مقدم الخاص لكن على القول الثاني الذين يقدمون المتأخر ولو كان عاماً طيب قيل لهم اذا 00:10:30 كان النص العام اذا كان النص اذا كان -

النص العام لا ندرى هل هو متأخر وتقدم؟ والنص الخاص لا ندرى ماذا نعمل؟ يقول يتعارضان اذا تعارضاً يأتي ما تقدم في كلام 00:10:53 المصنف رحمة الله فهل يعني يتسلطان وهذى فائدة اخرى في فائدة العمل بالنص الخاص. لانه لا يحصل التعارض -

ولا التقابل ولا التمانع. اما على هذا الوجه فانه قد يحصل بينهما التعارض يعني في نظر المجتهد لانه لا يدرى ولا لا يعلم هل هذا هو 00:11:21 المتأخر او هذا والمتأخر عنده هو الناسخ ولو كان عاماً -

لاحتمال النسخ بتأخر العام واحتمال التخصيص بتقدم هذا تعليل التعارض لماذا تعليل التعارض لانه لو قدم الخاص احتتمال انه منسوخ

بالعام لانه متأخر لو قدم العام احتمال انه مخصوص بتأخر الخاص - 00:11:45

بتأخره وهذا في الحقيقة التعليل ضعيف اثر من اثار هذا القول وهو تقديم المتأخر وهذا خلاف المنقول عن الصحابة وخلاف المعنى وخلاف ايضا وجوب العمل بالدليل حينما يبلغك الدليل فعليك ان تعمل به. وما دام ان في تقديم الخاص عمل بالدلائل - 00:12:16
كان هو المقدم وقال بعض الحنفية الكتاب لا يخص السنّة. وخرجه ابن حامد رواية لنا هذا تخریج لابن حامد والتخریج هو ان يختار امام من من ائمة المذهب قوله خرجه على قول امام المذهب - 00:12:47

فليس قوله له انما تخریج على اقواله واستنباط من اقوال اخرى فقال هذه المسألة تخرج على ما قال وتلتحق بتلك المسألة التي نص عليها وان لم تكن هذه منصوصة فقد يكون - 00:13:18

في شبه من القياس في الحق مسألة مسألة وهم سموه تخریجا وهو على ما تقدم قال وقال بعض الحنفية الكتاب لا يخص السنّة لماذا قالوا لأن السنّة تبين الكتاب سنة - 00:13:37

تبين الكتاب وانزلنا اليك الذكر لتبيّن للناس ما نزل اليهم فإذا كانت السنّة مبينة فهي التي تختص عموماً وتقييد مطلقاً. فلا يكون المبين مبيناً فلما يكون فلا تكون السنّة المبينة - 00:14:01

مبيّنة ولها قالوا الكتاب لا يخص السنّة لأن التخصيص بيان. بيان ان هذا الدليل العام مخصوص. فإذا قلت ان الكتاب يخص السنّة جعلت المبين ماذا بصيغة المفعول مبين بصيغة الفاعل - 00:14:25

والفرض والاصل ان السنّة هي المبيّنة والكتاب هو المبين. فلا يكون المبين مبيّنا. ويقولون هذا دور. وهذا قول ضعيف. والصواب ان السنّة تبيّن الكتاب والكتاب يبيّن السنّة والاكثر والاغلب ان السنّة هي التي تبيّن وقد ترد بعض الادلة - 00:14:48

في السنّة عامة ويخصّصها الكتاب. وعلى هذا يكون بيان الكتاب للسنّة فيما لا ما فيما ليس في السنّة بيان لكتاب فلا يلتقيان في مكان واحد ولا موضع واحد. فالموقع الذي - 00:15:13

يبين الكتاب من السنّة ليس في السنّة بيان منه لكتاب فلا تعارض هنا فعلى هذا محل بيان السنّة لكتاب غير محل بيان الكتاب للسنّة وكلاهما وهي من عند الله كلاهما وهي من عند الله سبحانه وتعالى فلا يمتنع ان يبيّن - 00:15:34

كان احداهما الآخر كما انه لا يمتنع ان يخص ايضاً عموم السنّة بالكتاب. مثل قوله عليه الصلاة والسلام ماقطع من يعني هل ماقطع من البهيمة حية فهو - 00:15:57

ميّة او ميت هذا ماذا؟ عام ظاهرهما قطع عام وش يشمل بعمومه عمومه ايش ادخل فيه؟ ها الشّعر طيب الشّعر اذا قطع نجس ولا طاهر؟ طيب طيب الحديث يقول ما هو حي فهو ميت - 00:16:18

ايّش اخرجه من العموم ما هي نعم ارفع الصوت ما هو نعم اثاثا لكم متاعا الى حين يعني والصوف يؤخذ منها فدل على ان هذا العموم مخصوص بالكتاب لانه ينتفع به وان كان بعضهم قال ان هذا المراد ماقطع - 00:16:44

فمنها يعني في غير حال السلامة. اما ما قطع في حال السلامة فهذا غير داخل لكن ما قطع في غير حال السلامة ايّش معنى ما قطع حال السلامة؟ يعني الشيء الذي تحله الحياة مثل - 00:17:20

قطع رجلها او يدها فهذا قطع في غير حال السلامة اليّس كذلك؟ لانه لا شك انه يسبب الالم والضرر. اما الصوف فانهما ذا قطع فيستقطعه منها ولا يتربّط ظرر ولا الم - 00:17:36

ولهذا الجمهور على طهارته الا نحن ايّش الشافعي رحمة الله عليهم فانهم قالوا بنجاسة والصواب ما تقدمت. قال رحمة الله والمفهوم والمفهوم كخروج المعلومة بقوله صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم زكاة - 00:17:54

من قوله في اربعين شاة هذا هذا رواه البخاري عن انس. وقوله في اربعين شاة هذا رواه رواه ابو داود من حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابيه ابن عمر - 00:18:23

ورواه ابن ماجة من ولد سليمان ابن كثير عن الزهري عن سالم عن ابن عمر. سفيان بن حسين عن الزهري ضعيف. سليمان بن كثير ثقة

لكن رؤية عن عن الزهري فيها نظر - 00:18:52

وهذا يدل على ضبط هذه الرواية لأنهما اجتمعا على رواية الخبر فدل على ظبطه. والحديث اصله في صحيح البخاري عن انس لكن في زيادة في اربعين شاة هذا العموم - 00:19:03

هذا عام في شامة الغنم زكاة الغنم زكاة. اليس قوله عليه الصلاة والسلام في اربعين شاة شاة وش ادل عليه على ان الزكاة تجب في ماذا في اربعين شاة طيب هل يدخل فيه المعلومة - 00:19:24

لماذا لانه عام بالمعلومة وغير المعلوم السايم وغير السائمة طيب قوله عليه الصلاة والسلام في سائمة الغنم زكاة هذا ماذا؟ ايش فيه فيه تخصيص تخصيص هل هو تخصيص بالمفهوم يعني قوله في شئمة الغنم زكاة - 00:19:45

يفهم منه ان المعلومة ماذا لا زكاة فيها ان المعلومة لا زكاة فيها فقالوا ان عموم قوله في اربعين شاة شاة مخصوص بمفهوم قوله في شائمة الغنم لكن هذا في الحقيقة فيه نظر. لان قوله في شائمة الغنم تخصيص بالوصف - 00:20:17

تقيد بالوصف قال في شئمة الغنم زكاة فعموم قوله في اربعين شاة في اربعين شاة شاة مخصوص للوصف في قوله في شائمة الغنم في شأنات الغنم فلما قيد هذا العموم - 00:20:41

بالشائمة دل على خروج المعلومة من عموم قوله في اربعين شاة شاة. لان مفهوم قوله خصصه بل ان الوصف في قوله في سائمة يفهم منه ان ان ما كان منها - 00:21:04

ما كان منها معلوما فلا زكاة فيه. انما تجب الزكاة فيما يسوم منها. وهذا في الحقيقة قيد ظاهر يقال في شائمة الغنم زكاة ولا يقول قائل هذا الوصف لا يدل على التخصيص. لانه لو قيل يدعو على التخصيص لكان زيادة لكان - 00:21:32

زائدا لفظا مع نقص في المعنى وحاش عليه الصلاة والسلام ان يكون كذلك. لانه لو قال في الغنم زكاة ل كانت دلالته واضحة مع عدم ذكر الشائمة اذا كان قوله في السائمة ليس مرادا - 00:21:57

ولهذا قول في السائمة هذا قيد لقوله في اربعين شاة شاة قيد ظاهر عيد ظاهر وهذا هو الاقرب لكن يمكن ان يستدل بالمفهوم بقوله عليه الصلاة والسلام لما قال اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبات - 00:22:19

لم يحمل الخبث وقوله عليه الصلاة والسلام الماء ظهور لا ينجسه شيء. الماء ظهور لا ينجسه شيء هذا عام مخصوص بمفهوم قوله عليه الصلاة والسلام اذا بلغ الماء واللتين لم لا يحمل لم يحمل خبث او لا هذا رواية - 00:22:47

اهل السنن الترمذى وابن ماجة وفي رواية عند ابي داود صحيحة لم ينجس وكذلك هي عند ابن ماجة والمعنى يفهم ان ما دون القلتين اذا وقع فيه نجاسة فانه يحمل الخبث في خصص عموم قوله عليه السلام الماء ظهور لا ينجسه شيء فلا يدخل فيه ما دون القلتين - 00:23:14

لا يدخل في عمومه لكن هذا التخصيص هذا التخصيص آآ مراد به ما دون القلتين مما يحمل الخبث مما يحمل الخبث لكن ما كان دون القلتين وقعت فيه نجاسة ولم يظهر فيها فيه اثرها - 00:23:39

فانه ظاهر على الصحيح. فما دون القلتين قد يكون نجس وقد لا يكون نجس اذا وقع فيه نجاسة. لكنك تتأمل وتنتظر فان ظهر اثر النجاسة اجتنبته وان لم يظهر استعملته. قال وفعله - 00:24:05

وفعله ايضا فعله مخصص عليه الصلاة والسلام. وهذا هو المخصص ماذا الرابع الخامس السادس ها؟ السادس في قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرون فاذا تطهرون فاتوهن من حيث امركم الله - 00:24:23

اخذ بعض العلماء من هذا ان هذا العموم في قوله لا تقربون حتى يطهرون. مخصوص بماذا فعله ما هو فعله انه عليه الصلاة والسلام كان يبي يراجع المرأة من نسائه وهذا في الصحيحين ميمونة وعن عائشة رضي الله عنها وفي الصحيحين عائشة كان - 00:24:47

اذا كان في فور حيضته يأمرها ان تتذرز يأمرها ان تتجز لكن قد يقال والله اعلم ان المخصص له ليس انما الدليل القولي وهو قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابي نعيم حديث انس في حديث انس عند مسلم - 00:25:11

قال اصنعوا كل شيء الا النكاح. وهذا ابلغ اصنعوا كل شيء الا النكاح. ويمكن يقال اجتماع عليه مخصصان عليه مخصصان ولا تقربوهن

حتى يطهرن فإذا تطهر مع انه قد يقال قد يدعى او يقال ان الاية - [00:25:32](#)
دالة او دلالتها اه على النهي عن الجماع وليس المعنى انه لا يقربها مطلقا لقوله ولا تقربوهن حتى يطهرن اذا تطهرن فاتووهن من حيث امركم الله فدل على ان القربان المنهي عنه هو الجماع لقوله بعد ذلك - [00:25:57](#)
فازا تطهرن فاتووهن لا تقربوهن اي لا تجتمعوهن فينظر. فان كان هذا قول مذكور فهو اظهر بدلالة الاية وان قوله سبحانه وتعالى
فاتووهن دليل على ان القربان المنهي عنه هو الجماع. ليس القربان بمعنى انه لا يقربها مطلقا - [00:26:20](#)
الاية انه يعني يفهم منه انه لا يقربها لا يجلس معها لا ليس هذا لهذا لم يفهم الصحابة من هذا منه هذا الشيء ولهذا قال
عليه الصلاة والسلام - [00:26:46](#)

اصنعوا كل شيء الا النكاح. اصنعوا كل شيء الا النكاح. قال وتقريره تقريره عليه الصلاة والسلام. تقريره يقع في بعض المسائل يعني
حينما يرى مثلا اه عليه الصلاة يكون عموم دليل ثم - [00:27:04](#)
يأتي تقرير منه في تخصيصه بتقريره عليه الصلاة والسلام من ذلك انه عليه السلام نهى عن الصلاة بعد الفجر ورأى قيس بن قهد
يصلبي بعد الفجر فقال ما هاتان؟ قال لم اكن صليت - [00:27:27](#)
ركعتي الفجر لكن هذا الحديث في الحقيقة قال فلا اذا اذا التقرير ليس ليس من باب التقرير هذا من باب القول ثم النبي سأله
ولم يسكت قال فلا اذن في الحديث. وهذه رواية تنظر - [00:27:52](#)

هي موجودة آآ عند اهل السنة عند ابى داود والترمذى جمیعا وعند تراجع هذه الرواية تراجع هذه الرواية واستدل العلامة
الشنقسطى رحمه الله بان النبي عليه الصلاة والسلام لم يأخذ الزكاة من الخيل - [00:28:11](#)
فخرجت من عموم الدليل في عموم الاموال وانها ليست داخلة ويمكن بالتأمل يظهر ادلة اخرى تدل على التقرير. تقرير يمكن ان يقال
ما تقدم يمكن ان صح ما سبق ان ذكرت وهو انه عليه قال لا يبولون احدكم في الماء الدائم وهو جنب - [00:28:28](#)
هذا عام اذا قيل انه يدخل فيه البحر كما قال بعض مخصوص بالاجماع فالنبي عليه السلام اقرهم ان يركبوا البحر ومعلوم ان ركوب
البحر يستلزم منه ان يتخلص من نجاسات التي تصيبهم فيرمونها في البحر - [00:28:50](#)

والنبي عليه الصلاة والسلام لم يعني يقررهم قولا انما اقر هذا من جهة انه عليه الصلاة والسلام اقرهم على ركوب البحر ورکوب البحر
يلزم منه هذا الشيء فيكون التقرير من هذه الجهة. من هذه الجهة. ايضا هناك تقرير عملي - [00:29:10](#)
في تقرير عملي ايضا يظهر ايضا وهذا مذكور ذكره العلم وهو عدم اخذ الزكاة من الخضروات فجاءت الدليل عامة اه في يعني وجوب
اخبرني صدقة تؤخذ صدقة في اموالهم تؤخذ من اغنياء وترتدى على فقراءهم. قوله سبحانه يا ايها الذين - [00:29:32](#)

مطبيات ما كسبت ثم قال واما اخرجنا لكم الارض. ادلة عامة في علوم الصدقة وكذلك علوم الزكاة ثم لم ينقل ان والنبي عليه اقر
اصحاب الكروم في الطائف البستين ولم يأخذ منها الزكاة عليه الصلاة والسلام - [00:30:01](#)
اقررهم عليها فهذا تقرير عملي في عهده عليه الصلاة والسلام واستمر صعب على ذلك ربما ايضا يكون دليلا في المسألة قال وقول
الصحابي ان كان حجة هذا تعليق بهذا الشرط ان كان حجة - [00:30:20](#)

كما قاله بعض العلماء والصواب انه ليس بحججة كما هو قول الشافعي جماعة من اهل العلم لان الصحابي عالم من اهل العلم فهو يحتاج
له ولا يحتاج به. الا اذا كان قول الصحابي مما لا مجال للرأي فيه - [00:30:38](#)

اما ما كان موضع اجتهاد ومشروع اجتهاد فهو كفирه من اهل العلم واقوال الصحابة واثارهم في هذا الباب كثيرة ولم يكن بعضهم
يقول بعض حينما يحتاج عليه ان تحجه حجة فلا تعترض عليه ولا اعتراض عليك. بل كانوا راضي الله عنهم - [00:30:56](#)
آآ ينزلون انفسهم في هذا الباب منزلة غيرهم من اهل العلم. ولم يؤثر عن احد منهم انه جعل قول احد منهم حجة وهذا
معلوم انه حيث لا نص حيث لا نص يعارض فازا بنص فهذا ليس بحججة بالاتفاق - [00:31:18](#)

والصواب انه ليس بحججة مطلقا قول الصحابي ان كان حجوا منهم من قال يعني لتقرير هذا القول ان قول الصحابي اقوى من القياس
والقياس يخص به فقول الصحابي يخص به وهذا تخرج ضعيف - [00:31:36](#)

لان القياس دليل من ادلة مأمور من الادلة القياس متفرع من الكتاب والسنة بخلاف قول الصحابي رضي الله عنه قال وقياس نص خاص قياس نص خاص وهذا هو الاخير التاسع اليه كذلك - [00:31:55](#)

نعم. نعم التاسع وبين التاسع كم مضى؟ مضى الحس. والعقل والاجماع والنص الخاص. والمفهوم وفعله وتقريره وقول الصحابي قياس نص باستثناء ليس داخل الاستثناء هذا المخصصات المتصلات المنفصلة. مخصصات منفصلة. اما ولهاذا قال ومنه - [00:32:16](#)

ومنه لم يقل والاستثناء قال ومنه فهذا من آآ كما تقدم في المخصصات هذه المخصصات المنفصلة هذا التاسع وهو الاخير. قياس صن خاص في قول ابي بكر والقاضي وجماعة من الفقهاء والمتكلمين. هذا - [00:32:50](#)

اه قالوه في يعني لو كان عندنا نص آآ مثل يعني الامهلة جانت كم عليها من الحج فعليه النصف ما على المخصصات النصف ومخصص لعموم قوله سبحانه وتعالى الزانية والزاني فاجدوا كل واحد منها مئة جلدة - [00:33:11](#)

اغسطس في هذه الاية وان عليها نصف ما على المحسنة انها تجلد خمسون خمسون جلد طيب لماذا حصل قياس النص ما الذي قيس عليها؟ او من قيس عليها نعم المملوك الذكر - [00:33:41](#)

على الامة المملوك والمعنى انه مثلها ولا فرق بينهما وهو قياس بنفي الفارق فالحق بها. وكذلك ايضا قياس عكس ذلك الان القياس هنا قياس الرجل المملوك على المرأة عكسه قياس ماذا - [00:34:04](#)

المملوكة على ماذا على الرجل في ماذا؟ قوله عليه الصلاة والسلام من اعتق له شركا في عبد فعليه خلاصه فانه يقوم قيمة عدل قوم قيمة عدل لا واكس ولا شطط. اعطي شركاء حصتهم. جاء في الصحيحين والا عتق منها عتاق. هذا ورد في - [00:34:33](#) المملوك الذكر وان من كان له نصيب في مملوك فاعتق نصفه ويقي النصف الثاني لشريكه قد افسدته افسدته عليه ماذا على المعتق لنصفه ان يدفع ثمن النصف الثاني قيمة عدل - [00:34:55](#)

ويدفعه لشريكه اذا كان المملوك عبدا ذكرا وقد قسنا عليه من على الذكر من يعني النبي قال من اعتق له شركا له في عبد مملوك ذكر اذا اعتقد انت بينك وبين انسان مملوك. لك نصف ولو نصفه فاعتقدت نصفه - [00:35:14](#)

في هذه الحالة اذا كنت قادر على العتق وعندك مال يمكن ان تدفع نصف اه قيمة النصف في متى نصفه او نصف قيمته نصف قيمته تعطيه اياد. فلو كان مثلا قيمته مئة الف - [00:35:41](#)

فاعتقدت نصفك كان اسمك خمسون الف ونصف خمس تعطيه خمسين ماذا الفان ويعتق المملوك يعتق المملوك. طيب هذا ورد نص في ماذا؟ في المملوك الذكر شو قاس عليه الامة الانثى. فالانثى كذلك - [00:36:03](#)

اذكاو الذكورية والانوثوية اوصاف طردية فهو قياس بعدم الفارق او بابداء الجامع ما في مانع. اذا نظرت الى الاوصاف الطردية قل بعدم الفارق. واذا نظرت الى المعنى فالمعنى واحد. المعنى واحد كلها - [00:36:23](#)

مملوك هذا عتق اعتقد نصبيه فعليه يعتقد النصف الثاني في الذكر وكذلك في الانثى. والمعنى اننا خصص قياس نص قياس نص خصصنا هذا العموم خصصنا هذا العموم بقياس الامة على - [00:36:40](#)

المملوك عمومه اه خصصناه بالحاق الامة على المملوك كما الحقنا المملوك بالامة في مسألة الجلد اذا زنا فانه يوجد خمسين جلد. وقال ابن شاق لا وجماعة من الفقهاء لا يخص - [00:37:05](#)

لا يخص بالقياس لأن العموم متحقق والقياس لسنا منه على يقين فلهذا لا قياس وهذا فيه نظر والصواب ما قاله الجو. وقال قوم بالجلي دون الخفي بالجلي دون الخفي يعني - [00:37:26](#)

وفي الحقيقة المسائل المذكورة من باب الجلي لأن قياس الامة المملوك الذي زنا على مقياس جلي اليه كذلك؟ لا فرق بينهما قياس جلي واضح لا شبهة فيه ولا تردد في قياسها او قياسه عليها - [00:37:51](#)

وخصص به عيسى ابن ابا العام المخصوص وحكى عن ابي حنيفة. يقول عيسى ابن ابان ينظر في هذا العموم المخصوص بنص قياسه. ان كان عموم محفوظ لم يخص باي نص فلا يخصص بنص الناس. وان كان قد خص - [00:38:13](#)

عمومه بدليل اخر فضعف عمومه. فإذا ضعف عمومه جاز تخصيصه بنص القياس. وهذا ينظر له مثال ويجوز تخصيص العموم الى الواحد وقال الرازى والقفال والغزالى الى اقل الجمع. هذه مسألة اخرى وهو تخصيص العموم الى - [00:38:29](#)

واحد يعني معنى نعلم ان العموم لابد ان يكون جمعا فاكثر يعني ثلاثة فاكثر فإذا ورد الدليل الخاص خرجمت الافراد المخصوصة في هذا الدليل الخاص يعني لو كان يعني خص هذا العموم بدليل ثم خص بدل اخر - [00:38:55](#)

فتولالت النصوص المخصوصة على هذا الدليل العام على هذا الدليل العام. حتى لم يبق من هذا الدليل العام الا حكم واحد. الا فرد واحد هل يجوز او لا يجوز تخصيص العموم - [00:39:19](#)

الى الواحد قيل لا لانه اذا كان واحد فليس جمعا وليس جمعا والتخصيص للعموم. وهذا ليس بعام والصواب انه ان كان واقع فلا بأس الدليل الخاص يقضي على العام ولو لم يبقى الا واحد. لماذا لماذا قيده بالواحد - [00:39:40](#)

لماذا لا بد ان يبقى واحد لانه لو لم يبقى شيء ايش يصير النسخ يسير نسخا وقال الراجي والقفال والغزالى الى اقل الجمع يعني ثلاثة لا بد ان يبقى ثلاثة وحجة في الباقى عند الجمهور خلافا لابي ثور وعيسى ابن ابان - [00:40:07](#)

وش معنى حجة؟ بعض العلماء يقول ان النص العام اذا خص سقط الاستدلال به هذا قول ضعيف او باطل والصواب ان عمومه باق فيما لا فيما لم يخص تقدمت خصت بادلة - [00:40:25](#)

ففي عمومها فيما لم يخص فيما لم يخص ومنه الاستثناء وهذا يكون ان شاء الله في الدرس الثاني والله اعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد السلام عليكم - [00:40:41](#)